

PCT/WG/12/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 5 أبريل 2019

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 11 إلى 14 يونيو 2019

تخفيضات الرسوم لفائدة مودعي الطلبات من الجامعات – آراء وتعليقات حول التعميم C. PCT 1554

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

ملخص

1. تلخص هذه الوثيقة الآراء والتعليقات المستلمة رداً على التعميم C. PCT 1554 المرسل إلى الدول المتعاقدة وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل التشاور بشأن القضايا المتعلقة بإمكانية تطبيق تخفيضات على رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات) لفائدة الجامعات.

معلومات أساسية

2. ناقش الفريق العامل في دورته الحادية عشرة اقتراحاً مُقدِّماً من البرازيل بشأن تخفيض رسوم معاهدة البراءات لفائدة الجامعات من بعض البلدان، ولاسيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (الوثيقة PCT/WG/11/18 Rev.). وعلى وجه التحديد، اقترحت الوثيقة تخفيض الرسوم بنسبة 50 في المائة لفائدة الجامعات المنتمية إلى الدول التي تستفيد من تخفيضات الرسوم بموجب البند 5(أ) من جدول الرسوم، على ألا تتجاوز الطلبات المودعة من كل جامعة 20 طلباً دولياً في العام.

واقترحت الوثيقة أيضاً تخفيض الرسوم بنسبة 25 في المائة للجامعات المنتمية إلى البلدان التي لا تستوفي المعايير المنصوص عليها في البند 5 من جدول الرسوم، على ألا تتجاوز الطلبات المودعة من كل جامعة 5 طلبات دولية في العام.

3. وتلخص الفقرات من 53 إلى 57 من ملخص رئيس الدورة الحادية عشرة للفريق العامل (الوثيقة PCT/WG/11/26) مناقشات الاقتراح. ويرد سجل كامل لتلك المناقشات في الفقرات من 156 إلى 198 من تقرير الدورة الوارد في الوثيقة PCT/WG/11/27. وتسلط الفقرة 57 من ملخص الرئيس الضوء على المتابعة التي وافق عليها الفريق العامل:

"دعا الفريق العامل الأمانة إلى أن تستهل، من خلال تعميم، مشاوره مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى قبل نهاية عام 2018 من أجل تحديد المشكلات والحلول والمخاطر واستراتيجيات الحد من المخاطر من أجل إرشاد المناقشات بشأن اقتراح تخفيض رسوم معاهدة البراءات على الجامعات. ويمكن للمشاورة أن تضم أمثلة لتدابير عملية اتخذت لمعالجة القضايا المذكورة في الفقرات 54 إلى 56 من [الوثيقة PCT/WG/11/2]، أعلاه، دون الإخلال بالاقتراحات البديلة التي قد تقدّمها الدول الأعضاء. ويمكن للمكتب الدولي أن يستخدم الآراء والتعليقات المنبثقة عن تلك المشاورات أساساً لإعداد وثيقة توضح الخيارات الممكنة لمعالجة مختلف المسائل التنفيذية المحددة خلال هذه الدورة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، اقتراحات التعديلات اللازم إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، كي ينظر فيها الفريق العامل إبان دورته المقبلة."

4. وأصدر المكتب الدولي، في 17 يناير 2019، التعميم C. PCT 1554 للتشاور مع الدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن القضايا المتعلقة بإمكانية تطبيق تخفيضات على الرسوم لفائدة الجامعات. وتلخص هذه الوثيقة الردود المنبثقة عن تلك المشاورة. وسيعدّ المكتب الدولي وثيقة أخرى لينظر فيها الفريق العامل في دورته الحالية تضع الخيارات الممكنة بشأن كيفية معالجة مختلف قضايا التنفيذ على النحو المطلوب في الدورة الحادية عشرة للفريق العامل.

ملخص الردود على التعميم C. PCT 1554

5. في وقت صياغة هذه الوثيقة، تلقى المكتب الدولي ردوداً على التعميم C. PCT 1554 من 35 عضواً في الفريق العامل.

ملاحظات عامة عن سياسة تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات

6. بينما نظرت الأسئلة الواردة في الاستبيان في القضايا ذات الصلة بتنفيذ نظام تخفيضات الرسوم لفائدة مودعي الطلبات من الجامعات، أشار عدد قليل من المستجوبين إلى أنهم لا يدعمون تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات. ورأى هؤلاء المستجوبون أن هناك تدابير أكثر ملاءمة وفعالية لدعم الجامعات. وأشار أحد هؤلاء المستجوبين أن التدابير الهادفة إلى تشجيع الابتكار تمثل طريقة أفضل من إتاحة تخفيضات موحدة لمجموعات كاملة من المودعين. وأشار مستجوب آخر من هؤلاء إلى أنه ليس من المنطقي أن يستفيد مودعو الطلبات من الجامعات من تخفيضات على الرسوم يمولها مودعون آخرون، وقد تواجه الدول الأعضاء صعوبات في شرح هذا الأمر للمودعين. ورأى هذا المستجوب أن البلدان التي ترغب في تشجيع الابتكار في الجامعات من خلال حقوق البراءات ينبغي أن تتبع طرقاً لدعم تلك الجامعات في برامجها الخاصة

وتنفيذ سياسات وطنية يمكنها دعم الجامعات لتمكينها من الاستفادة من نظام معاهدة البراءات. ولم يقتنع مستجوب آخر بأن نظام تخفيضات الرسوم المقترح يمثل الاستخدام الأمثل لموارد الويبو، كما أعرب عن قلقه من أن تكاليف مراقبة التخفيضات في مكاتب تسلم الطلبات يمكن أن تتجاوز الإيرادات الحالية المتأتية من رسوم الإحالة.

ملاحظات عامة عن تطبيق تخفيضات على الرسوم لفائدة الجامعات

7. طلب العديد من المستجوبين الحصول على مزيد من المعلومات حول الأثر التشغيلي لتخفيضات الرسوم على المكاتب والمكتب الدولي، فعلى سبيل المثال، أشار أحد المستجوبين إلى أنه ينبغي للمكتب الدولي أن يقيم، بشكل أكثر تفصيلاً، الأثر الذي ستركه تلك التخفيضات على أدوات الإيداع والدفع الإلكترونية وعلى الأنظمة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات وعلى تدريب المسؤولين على الإجراءات الشكلية في مكاتب تسلم الطلبات وإدارات الفحص التمهيدي الدولي، وذلك من خلال استشارة المكاتب للتماس مقترحات عملية منها وإتاحة الوقت الكافي لتنفيذ التغييرات.

8. وطلب أحد المستجوبين، الذي فضل أن تنفذ البلدان سياسات وطنية لتشجيع الجامعات على الابتكار وتقديم طلبات البراءات، إجراء تقييم لتكاليف مراقبة تخفيضات الرسوم لمنع الجامعات مودعة الطلبات من تجاوز مجموع التخفيضات المسموح بها في السنة. وسيسمح ذلك بمقارنة تلك التكاليف بالفرق بين الرسوم الكاملة والرسومخفضة فيما يخص ما يتجاوز ذلك المجموع من الطلبات المقدمة من الجامعات.

تعريف الجامعة المؤهلة للاستفادة من التخفيضات

9. وافق أغلب المستجوبين على توصية المكتب الدولي بأن تستند المناقشات حول الجامعات المؤهلة للاستفادة من التخفيضات إلى القائمة التي تتيحها الجمعية الدولية للجامعات (IAU) على بوابة قاعدة البيانات العالمية للتعليم العالي (WHED). ومع ذلك، احتاج بعض المستجوبين إلى مزيد من المعلومات قبل أن يجسموا فيما إذا كانوا يفضلون أن تستند قائمة الجامعات المؤهلة للاستفادة من التخفيضات إلى بوابة WHED أو إلى قوائم الجامعات المعتمدة المرسلّة من كل دولة إلى المكتب الدولي. وفضل عدد قليل من المستجوبين استخدام القوائم المرسلّة من الدول، في الوقت الحالي على الأقل، ولكن اختلفت أسباب تفضيلهم ذلك الخيار. كما أعرب بعض من المستجوبين الذين أيدوا استخدام بوابة WHED، بشأن استخدام تلك البوابة، عن المخاوف نفسها التي أبدها المستجوبون الذين فضلوا إرسال قوائم الجامعات إلى المكتب الدولي.

10. وبشكل عام، تُقسم المخاوف بشأن استخدام بوابة WHED لتحديد أهلية الجامعة للاستفادة من تخفيضات الرسوم إلى فئتين:

(أ) أشار بعض المستجوبين إلى أن تأييدهم استخدام بوابة WHED لتحديد أهلية الجامعة للاستفادة من تخفيضات الرسوم مشروط بضرورة أن تضيف الدول إلى البوابة جميع مؤسسات التعليم العالي التي تعترف الوزارة الوطنية في تلك الدول بامتلاكها لتلك الصفة. ولا بد أن تكون الآلية التي تسلكها كل دولة لطلب إدراج مؤسسة ما في البوابة واضحة ومعروفة. كما أشار بعض المستجوبين إلى أن عدداً من مؤسسات التعليم العالي في بلدانهم لا ترد على بوابة WHED وأبدوا رغبتهم في أن تُدرج فيها.

(ب) وطلب بعض المستجوبين الآخرين مزيداً من المعلومات بشأن معايير الأهلية التي ستُدرج في بوابة WHED قبل إبداء تأييدهم لاستخدامها في تخفيضات الرسوم على الجامعات. وأكد هؤلاء المستجوبون على ضرورة وضع

تعريف موحد للجامعة بين جميع الدول الأعضاء حتى يتسنى للمكاتب والمكتب الدولي تطبيق تخفيضات الرسوم على الجامعات بشكل موضوعي. وأضاف أحد المستجوبين أنه يتعذر، بدون تلك المعلومات، معرفة ما إن كان استخدام قوائم المؤسسات من بوابة WHED عادلاً ومناسباً.

11. وبخصوص تلك المخاوف، أشار موقع بوابة WHED أنه أداة مرجعية إلكترونية فريدة من نوعها تتيح أحدث المعلومات عن مؤسسات التعليم العالي في كل أنحاء العالم. فهي تضم معلومات عن مؤسسات التعليم العالي التي تمنح بعد أربع سنوات من الدراسة على الأقل شهادة جامعية أو دبلوم مهني تعترف به الكيانات الوطنية المختصة. ولتحرّي المخاوف التي أعرب عنها بعض المستجوبين بشأن معايير إدراج مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في بوابة WHED، سيتواصل المكتب الدولي مع الجمعية الدولية للجامعات (IAU) للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن المعايير المتبعة وبشأن العملية التي تخوّل المؤسسة ما أن تُدرج في قاعدة البيانات، وسيقدم تقريراً شفهيًا للفريق العامل. ومع ذلك وإطلاقاً من المعلومات الواردة في الموقع، يبدو أن إدراج مؤسسة ما يستند إلى معايير وطنية في البلد المعني دون تحديد مزيد من المتطلبات عدا تقديم شهادة من المستوى الجامعي أو ما يقابل ذلك. وأثناء عملية تحديث قاعدة البيانات، يتم التركيز كل سنة على جهة أو منطقة جغرافية محدّدة.

12. وأيد عدد قليل من المستجوبين إجراء مناقشات مع الجمعية الدولية للجامعات (IAU) للتأكد من أن بوابة WHED أدرجت كل جامعة لها فروع متعددة بطريقة يمكن بها مراقبة تخفيضات الرسوم المطبقة على الجامعة بسهولة. وأشار أحد المستجوبين إلى ضرورة توضيح أهلية الفروع المختلفة التي سُجّلت كمؤسسات منفصلة نظراً لوجودها في مناطق مختلفة.

13. ويبدو أن الاختلافات في الآراء حول استخدام قوائم مؤسسات التعليم العالي المعترف بها وطنياً والتي ترسلها الدول الأعضاء إلى المكتب الدولي، أو قوائم المؤسسات الموجودة على بوابة WHED، تستند إلى الاختلاف القائمة حول الجهة التي ينبغي لها تحديد المؤسسات المؤهلة للاستفادة من تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات. وعبر بعض المستجوبين عن تفضيلهم لأن تقوم جهة مختصة بالاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في الدولة، مثل وزارة وطنية، بتحديد مؤسساتها التي يمكنها الاستفادة من تخفيضات الرسوم. وعبر مستجوبون آخرون عن تفضيلهم لتطبيق تعريف موحد للجامعة لتحديد الأهلية للاستفادة من تخفيضات الرسوم في جميع الدول بدلاً من استخدام الدول تعاريفها الخاصة بغرض تجنب تطبيق التخفيضات على نحو غير متنسق.

أهلية الاستفادة من التخفيضات في حالة تعدّد المودعين

14. وافق أغلب المستجوبين على توصية المكتب الدولي بأن تستند المناقشات إلى المبدأ الذي يفيد بضرورة أن يكون جميع المودعين مؤهلين للاستفادة من تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات، أو تخفيضات بنسبة مئوية أعلى، فيما يخص أياً من تلك التخفيضات المطبقة على طلب دولي. وسيساعد ذلك المبدأ المكتب الدولي والمكاتب على تتبع عدد الجامعات المستفيدة من تخفيضات الرسوم. وأكد العديد من المستجوبين أن النهج المعاكس المتمثل في اشتراط أن يكون مودع واحد فقط مؤهلاً للاستفادة من التخفيضات باعتباره جامعة يمكن أن يؤدي إلى إساءة استخدام من قبل المودعين من خلال إقامة علاقات تعاون للاستفادة من تكاليف البراءات بأقل تكلفة.

15. وأشار أحد المستجوبين إلى أن تخفيضات الرسوم ينبغي أن تُتاح للباحثين الأفراد المحدّدين كمودعين. وفي حين أن المودعين الأفراد مؤهلون للاستفادة من 90 في المائة من تخفيضات الرسوم بصفتهم أشخاصاً طبيعيين ينتمون من البلدان

الواردة في إطار البند 5 من جدول الرسوم، فإن ذلك سيسمح للباحثين الأفراد من البلدان الأخرى بالاستفادة من تخفيضات رسوم معاهدة البراءات.

16. وبينما أيد أحد المستجوبين مبدأ أن يكون جميع المودعين مؤهلين للاستفادة من أحد تخفيضات الرسوم، بالنسبة لمودعي الجامعات المشتركين في طلب واحد، فإنه أعرب عن وجهة نظر مفادها أن الطلب يجب أن يحسب فقط على أنه مقدم من المودع الذي يرد اسمه أولاً لأغراض حساب عدد الطلبات الأقصى المسموح به للاستفادة من تخفيضات الرسوم. وأبدى ذلك المستجوب أيضاً رغبته في أن يكون بمقدور الجامعات في الدول المتقدمة إيداع 10 طلبات دولية برسوم مخفضة.

17. ورأى المستجوبون الذين أيدوا خيار اشتراط أن يكون مودع واحد فقط مؤهلاً للاستفادة من تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات أن ذلك قد يشجع على إقامة علاقات تعاون بين المودعين الذين يختلف وضعهم القانوني، بما في ذلك أشكال من التعاون الجامعات والشركات من القطاعين العام والخاص. وخالف أحد المستجوبين ذلك الرأي القائل بأن المودعين سيقومون تعاوناً فيما بينهم فقط للاستفادة من تخفيضات الرسوم.

المطالبة بتخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات

18. أيد جميع المستجوبين الذين أعربوا عن آرائهم فكرة اشتراط إيداع إعلان لتأكيد أن المودع مؤهل للاستفادة من تخفيضات الرسوم بصفته جامعة. ولحث المودعين على إبداء العناية الواجبة، أضاف أحد المستجوبين أن الإعلان ينبغي أن يضم شرطاً ينص على ضرورة اعتبار كل مكتب معين أو منتخب ذلك الإعلان كإثبات قدم له مباشرة.

19. ومن حيث الجوانب العملية المتعلقة باستيفاء الإعلان، أشار أحد المستجوبين إلى أن الإعلان يجب أن ينطبق فقط على رسوم الإيداع الدولي وأن يكون استيفاؤه بسيطاً وأن تُتاح لوكيل المودع إمكانية إعداده. وفي حالة تعدد المودعين، اقترح مستجوب آخر أن يكون بمقدور المودع الذي يرد اسمه أولاً تقديم الإعلان نيابة عن باقي المودعين. وفي حالة استخدام بوابة WHED، سلط أحد المستجوبين الضوء على الحاجة إلى توفير حلول للسماح بالإنفاذ إلى تخفيضات الرسوم عندما لا يوجد تطابق تام بين اسم المودع واسم الجامعة المدرجة في البوابة بسبب الترجمة أو غيرها من الأخطاء. وشدد مستجوب آخر على ضرورة تحديد كل جامعة باسم يميّزها عن الجامعات الأخرى بغرض مراقبة تخفيضات الرسوم المقترحة، واقترح المستجوب نفسه إضافة حقل لإدخال اسم الجامعة في البوابة لتجنب استخدام المودع لأسماء مختلفة. واقترح مستجوب آخر أن يقوم المودع بتوقيع إفادة خطية رسمية للمطالبة بالتخفيضات وقبول أن يكون عرضة للملاحقة الجنائية في حالة تقديم معلومات خاطئة. ولتسهيل مراقبة عدد التخفيضات المستفاد منها، اقترح أحد المستجوبين ضرورة احتواء الإعلان على عدد الطلبات السابق إيداعها خلال العام والتي طُلب فيها بالاستفادة من تخفيضات الرسوم.

20. وأشار أحد المستجوبين إلى أنه في حالات نقل الملكية التي تؤثر على الحق في الاستفادة من تخفيضات الرسوم، ينبغي النظر في الالتزام بدفع المودع الرسوم كاملة بأثر رجعي.

21. وفي حين أيد أحد المستجوبين مبدأ إيداع إعلان في حالة تطبيق تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات، فإنه أشار إلى أن ذلك قد يزيد من عبء العمل على المكاتب التي تعالج تلك الإعلانات. وسيكون من الضروري للمكاتب تعديل أنظمتها الداخلية والخارجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، مما قد يستغرق عدة سنوات بسبب قيود الميزانية وغيرها من القضايا.

22. وأيدّ المستجوبون اشتراط أن يعطي المودع موافقته على تبادل المعلومات بين المكتب الدولي والمكاتب أثناء مطالبة الجامعة بالاستفادة من تخفيضات الرسوم وذلك بغرض تتبع عدد التخفيضات التي استفادت منها أي جامعة. وشدّد بعض من هؤلاء المستجوبين على أن أي تبادل للمعلومات يجب أن يظل عند الحد الأدنى وأن يلتزم بالمادة 30 المتعلقة بالطبيعة السرية للطلب الدولي.

23. وطلب بعض المستجوبين من المكتب الدولي وضع مبادئ توجيهية لتوحيد الإجراءات والعمليات بالنسبة إلى جميع المكاتب والمكتب الدولي إذا ما طُبق نظام تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات. فعلى سبيل المثال، ستحتاج مكاتب تسلم الطلبات إلى إرشادات بشأن التعامل مع المودعين الذين يطالبون بالاستفادة من التخفيضات دون أن يكونوا مدرجين في قائمة الجامعات المؤهلة.

مراقبة تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات

24. أيدّ المستجوبون على نطاق واسع التوصية التي تفيد بأن يحتفظ المكتب الدولي بسجل تخفيضات الرسوم التي استفادت منها كل جامعة في سنة معينة. وفي حالة "عدم سداد الرسوم بالكامل"، سيتواصل المكتب الدولي مع المكتب المعني الذي تلقى الرسوم والذي سيتواصل بدوره مع المودع. وفي حالة رسوم المعالجة للبحث الإضافي، سيتواصل المكتب الدولي مع المودع مباشرة. وشدّد المستجوبون على ضرورة التواصل مع المودع على الفور في حالات "عدم سداد الرسوم بالكامل"، لا سيما فيما يتعلق برسوم الإيداع الدولي التي يتعين دفعها في غضون شهر واحد من تاريخ استلام الطلب الدولي في مكتب تسلم الطلبات. غير أن بعض المكاتب أعربت عن قلقها من أن مراقبة التكاليف ستزيد من عبء العمل عليها وهو ما قد يتجاوز مبالغ رسوم الإحالة.

25. وطلب أحد المستجوبين مزيداً من المعلومات حول الكيفية التي سيعتمدها المكتب الدولي لمراقبة تخفيضات الرسوم بطريقة فعالة لتفادي بعض الحالات، مثل الحالة التي تتجاوز فيها جامعة ما حصتها بنسبة كبيرة من خلال تقديم طلبات برسوم إيداع دولي منخفضة لدى عدة مكاتب لتسلم الطلبات في فترة زمنية قصيرة. وطلب المستجوب نفسه توضيحاً حول العواقب المترتبة عن تجاوز المودع لخصته، وحول العقوبات المطبقة في هذه الحالة وكيفية تطبيقها. كما أشار ذلك المستجوب إلى أن المكتب الدولي ينبغي أن يكون قادراً على مراجعة القرارات الخاصة بقبول الاستفادة من تخفيضات الرسوم والصادرة عن مكاتب تسلم الطلبات وإدارات الفحص التمهيدي الدولي وإبطالها إذا لزم الأمر. وأشار مستجوب آخر إلى إمكانية حدوث حالات تُطلب فيها التخفيضات أو تُطبق عن خطأ، وتساءل عما إذا كان يلزم وضع إجراء لعذر تلك الأخطاء.

26. وأعرب أحد المستجوبين عن قلقه بشأن الرقابة الذاتية التي تفرضها الجامعة المودعة على نفسها، مما قد يؤدي إلى إساءة استخدام النظام. واقترح ذلك المستجوب أن تتضمن الأدوات الإلكترونية لإيداع طلبات معاهدة البراءات، مثل نظام ePCT، على خانة اختيار في استمارة الطلب يمكنها أن تخطر المودع بعدم أهليته للاستفادة من التخفيضات بعد إيداع العدد الأقصى من الطلبات المستفيدة من تخفيضات الرسوم. ويتعين على المودع، عند بلوغ ذلك العدد الأقصى، دفع الرسوم كاملة مع احتفاظه بخيار طلب إعادة النظر، واسترداد المبلغ الزائد المدفوع إذا قُبِل طلبه.

حكم الانتقضاء

27. وافق معظم المستجوبين على فترة السبع سنوات المبدئية المقترحة لتستفيد الجامعات من تخفيضات الرسوم، وعلى أن توافق جمعية معاهدة البراءات على استفادة الجامعات من مزيد من تخفيضات الرسوم بعد هذه الفترة بناءً على تقييم يجريه المكتب الدولي. غير أن بعض المستجوبين عبّروا عن رغبتهم في تقليص الفترة المبدئية لتصبح خمس سنوات ورأوا أنه يمكن للمكتب الدولي تحليل تأثير تخفيضات الرسوم خلال السنتين الرابعة والخامسة لتتخذ جمعية معاهدة البراءات بناءً على ذلك قرارها في نهاية السنة الخامسة. وطلب أحد هؤلاء المستجوبين مزيداً من المعلومات من المكتب الدولي حول الغرض وراء إلزامية فترة السبع سنوات المبدئية. وطلب مستجوب آخر لم يدعم تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات معلومات عن التأثير المالي الذي ستتركه تخفيضات الرسوم على المكتب الدولي خلال السنوات السبع المبدئية.

28. وأعرب عدد قليل من المستجوبين عن قلقهم من احتمال عدم موافقة جمعية معاهدة البراءات على مزيد من تخفيضات الرسوم بعد نهاية الفترة المبدئية، وإمكانية أن يؤدي "حكم الانتقضاء" إلى إلحاق ضرر بطلبات البراءات وتثبيط إبداعها. وأشار أحد المستجوبين، وهو يدعم "حكم الانتقضاء"، إلى أنه لا يوجد عيب في التنفيذ الدائم لتخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات، شريطة أن يخضع شكل التخفيضات وتأثيراتها للمراجعة في السنوات اللاحقة.

29. وعلق بعض المستجوبين على التقييم الذي سيُجرى في نهاية الفترة المبدئية. وأشار أحد المستجوبين أن ذلك التقييم ينبغي أن يمتد ليشمل طلبات الجامعات التي تدخل المرحلة الوطنية ونسبة من البراءات الممنوحة، حيث يُعتقد أن تلك التكاليف تشكل عائقاً أمام الجامعات التي تستخدم نظام معاهدة البراءات، وشدد على أن الهدف من أي تخفيضات في الرسوم لا ينبغي أن يقتصر على زيادة عدد الطلبات التي لا تبلغ أبداً مرحلة المنح.

اقتراحات أخرى

المعالجة المركزية لتخفيضات الرسوم التي تستفيد منها الجامعات على مستوى المكتب الدولي بصفته مكتباً لتسلم الطلبات

30. أشار بعض المستجوبين إلى أن تطبيق تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات قد يسفر عن عبء إضافي وهو ما قد يفرض على مكاتب تسلم الطلبات تغيير أنظمتها المتعلقة بالحاسبة وتكنولوجيا المعلومات. ولتجنّب تلك التغييرات، اقترح هؤلاء المستجوبون أن تقتصر معالجة تخفيضات الرسوم لفائدة الجامعات على المكتب الدولي بصفته مكتباً لتسلم الطلبات. وإذا تمكّن المكتب الدولي وحده من البتّ في تخفيضات رسوم الإيداع الدولي للمودعين من الجامعات، فستسهل مراقبة الأرقام الخاصة بكل جامعة. واقترح أحد المستجوبين معالجة مركزية لتخفيضات الرسوم التي تستفيد منها الجامعات على مستوى المكتب الدولي، وشدد في الوقت ذاته على ضرورة إجراء تقييم للتكاليف لفهم الأثر الذي يلحق بميزانية الويبو إذا ما تولى المكتب الدولي هذه المهمة.

31. وأضاف أحد المستجوبين، الذي اقترح إجراء المعالجة المركزية لتخفيضات الرسوم التي تستفيد منها الجامعات على مستوى المكتب الدولي، أنه يمكن وضع آلية للخصم. فبدلاً من دفع جامعة ما لرسوم مخفضة أثناء تقديم الاستمارة، ستدفع الرسوم كاملة مقدماً ولكن يمكنها التقدم لتستفيد من الخصم في نهاية السنة المالية. وفي إطار طلب الاستفادة من الخصم، يتعيّن على الجامعة بيان طلبات البراءات التي تود أن تطبق عليها تخفيضات في الرسوم، وهو ما قد يخفف من عبء مراقبة تخفيضات الرسوم على مدار السنة كلها.

التعاون بين الجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات الناشئة

32. اقترح أحد المستجوبين أنه في حالة تعدد المودعين، يمكن أن تكون الجامعة مؤهلة للاستفادة من تخفيضات الرسوم إذا كان أحد المودعين المشتركين في الطلب شركة صغيرة أو متوسطة أو شركة ناشئة.

33. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً
بمضمون هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]